الانفتاح التجاري وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر: دراسة قياسية تحليلية (1990–2021)

Trade openness and the reality of economic development in Algeria: an econometric and analytical study

بوشنافة رضا*[1]

[1] جامعة البليدة 2 لونيسي علي،مخبر الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، bouchenefa.reda@gmail.com/ r.bouchenafa@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/04 تاريخ القبول: 2023/05/07 تاريخ النشر: 2023/06/06

ملخص:

استهدفت الدراسة تقصي واقع الانفتاح التجاري وتحديد أثاره على التنمية الاقتصادية بالجزائر في جانبين تحليلي وقياسي، فأوضحت الدراسة أن الجزائر تبنت الانفتاح التجاري بمفهومه الواسع وهو ما وضحه مؤشر القيود الجمركية، والذي تراجع إلى 10% سنة 2020، غير أن مساهمة تحرير التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية الجزائرية محدودة وخاصة على المدى الطويل في جانب الواردات. فالانفتاح التجاري المرتبط بسعر النفط لا يؤدي إلى تغيير هيكيلي حقيقي في بنية الاقتصاد الوطني لاستدامة التنمية الاقتصادية، إلا بتوفير المحددات الحديثة للتنمية الاقتصادية كقطاع مالي كفؤ، وبيئة جاذبة للاستثمار. وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تفهم السوق وتسهيل الدخول إليه واحتواء الاقتصاد غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية : إنفتاحتجاري1؛ تنمية اقتصادية2؛ قياسي3.

تصنيفJEL : C1 ;O1 ;F1

Abstract:

The study aimed to investigate the reality of trade openness and determine its effects on economic development in Algeria in two aspects, analytical and measurable.The study showed that Algeria adopted trade openness in its broadest sense, as indicated by the customs restrictions index, which declined to 10% in 2020. But The contribution of foreign trade liberalization to Algerian economic development is limited, Especially in the long run on the import side. Trade openness linked to the price of oil does not lead to a real structural change in the structure of the national economy to sustain economic development, By providing modern determinants of economic development as an efficient financial sector and an attractive environment for investment. Encouraging small and medium enterprises, in addition to understanding the market, facilitating access to it, and containing the informal economy

Keywords: Trade openness1; economic development2; Econometric3.

Jel Classification Codes : F1 ; O1 ; C1

*بوشنافة رضا،

I. مقدمة:

لازال الانفتاح التجاري يلقى اهتماما وتأييدا واضحا من صناع القرار في الدول المتقدمة والنامية، كما يجري العمل على الترويج له والعمل على تطبيقه في إطار حملة واسعة تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الدولية على وجه الخصوص. من منطلق ما أصبحت تؤكد عليه الدراسات الاقتصادية التطبيقية من أن هناك علاقة جد إيجابية بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية، مما يعني إدراك الدول لمكاسب الانفتاح التجاري وأنه عليها أخذ نصيبها من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة الناتجة عنه، وهو ما جعله أولوية للسياسة الاقتصادية.

إن عملية الانفتاح ستشمل الانخراط في علاقات وشركات جديدة؛ كما انها لا ترتبط بأهداف جزئية بل أهدافا كلية وأكثر شمولا، فالسياسة التجارية بالنسبة للجزائر، لا ترتبط فقط بأهداف تنظيم العلاقات الخارجية الاقتصادية (القضاء على العجز أو الاختلال في الميزان التجاري) وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى تحقيقها الجزائر، سواء من حيث النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل الوطني، وزيادة التشغيل وتحسين ظروف المعيشة وتحقيق الاستقرار على مختلف المستويات.

وعليه فالتجارة الخارجية من أهم أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية وهي جزء متكامل من السياسات الاقتصادية الكلية وتدور في إطارها، وهو ما يدفع الدول والحكومات للوقوف على المستوى الذي بلغته من تحرير تجارتها الخارجية، ومعرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري على أدائها الاقتصادي وفي هذا الخصوص ظهرت في التطبيقات الاقتصادية مؤشرات لقياس درجة الانفتاح التجاري في محاولة لمعرفة مدى انفتاح الدول واستخدامها في تعزيز فهم أنماط التجارة الخارجية لبلد ما وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.

- **إشكالية الدراسة:**

تضطلع الدراسة بتقصي واقع الانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر في أوائل تسعينيات القرن الماضي وتحليل انعكاساته على التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حيث تحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي انعكاسات الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية بالجزائر؟**

- **فرضيات الدراسة:**

تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1 -يوجد تأثير للصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية بالجزائر في الأجلين القصير الطويل عند معنوية5%.

2 -ساهم الانفتاح التجاري بالجزائر في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري.

3 -ساهم الانفتاح التجاري بالجزائر في تعزيز تنافسية السياحة الجزائرية.

4 -ساهم الانفتاح التجاري في تعزيز التنمية البشرية بالجزائر.

- **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة من الموقع الذي أصبح يمثله الانفتاح التجاري ضمن المنظومة الاقتصادية الكلية وتأثيره على التنمية الاقتصادية، إذ نسعى من خلاله إلى الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة وانعكاساتها على واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر؛ الأمر الذي من شأنه أن يساعد في توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

- **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تقصي واقع تحرير التجارة الخارجية الجزائرية؛
- الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية بالجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تحليل واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري.

- **الدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تناولت موضوع الانفتاح التجاري وعلاقته بالتنمية الاقتصادية دراسة (Halit Yanikkaya; 2003)بعنوان:Trade opennes and economic growth : across empirical investigation، والتي أوضحت أن تحرير التجارة الخارجية ليس له علاقة بصفة مباشرة بالنمو الاقتصادي عند استخدام عدد كبير من تدابير الانفتاح التجاري، كما أن القيود التجارية أثبتت أنها ترتبط وبدرجة كبيرة مع النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

وعن دراسة (ElsevierM Fetahi-Vehapi, L Sadiku, M Petkovski, 2015)بعنوان Empirical Analysis of the Effects of Trade Openness on Economic Growth: An Evidence for South East European Countries، فهدفت إلى تحليل أثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق أوروبا بالرغم من أنها في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية والتكامل مع الاتحاد الاوروبي للفترة 1996-2012، باستخدام طريقة (GMM) كأسلوب للتقدير، وقد بينت الدراسة أن الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مشروطة بدخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تكوين رأس المال الثابت، كما أن الانفتاح التجاري أكثر فائدة بالنسبة للدول ذات الدخل الفردي الأعلى.

أما دراسة (Marilyne Huchet-Bourdon, Chantal le Mouel, Mariana Vijil ;2018)، فقد هدفت الدراسة إلى إثراء طرق قياس الانفتاح التجاري مع مراعاة بعدين مختلفين لتكامل البلدان في التجارة الدولية يتمثل في جودة الصادرات؛ وتنوعها، على حوالي 169 دولة خلال الفترة (1998-2014)، فأوضحت الدراسة أن الدول المصدرة لمنتجات عالية الجودة ومتنوعة تنمو بسرعة أكبر، كما أن الانفتاح التجاري في ظل الصادرات منخفضة الجودة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع في دول مختلفة متقدمة أو نامية، فإن هذه الدراسة تحاول تحقيق الهدف على الاقتصاد الجزائري خلال فترة التحرير التجاري، للوقوف على مدى نجاعة ومساهمة التدابير المتخذة في تحرير التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

II. الإطار النظري للدراسة

تتطلب منا إشكالية هذه الورقة البحثية بداية بعرض التجربة الجزائرية في تحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى عرض مختلف المؤشرات العلمية ذات الصلة بقياس درجة الانفتاح التجاري.

II. 1.التجربة الجزائرية في تبني الانفتاح التجاري

بعد احتكارها لقطاع التجارة الخارجية لقرابة ثلاث عقود (1963-1989)؛ برزت ثلاث مظاهر على مستوى الاقتصاد الجزائري تمثلت في: الندرة، التبعية (الغذائية والتكنولوجية)، توسع نشاط الاقتصاد الموازي (تهرب وتحايل وغش ضريبي). الأمر الذي أدى إلى طغيان المضاربة، الرشوة، المحاباة والفساد الإداري. فكان لابد من إعادة تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية، فبدأت أولى خطوات تحريرها بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، بالاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما تمكن القطاع الخاص من الدخول بحرية في عمليات التجارة الخارجية.

إن بداية الانفتاح على التجارة الخارجية الجزائرية أقرته المادتين 40 و41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، إذ تم التأسيس لنظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، وبالتالي أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها أمرا مسموح به لهاته الفئة من المتعاملين الاقتصاديين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي. فصدر المرسوم التنفيذي رقم 91-37، والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية، فأصبح بإمكان المؤسسات العمومية أو الخاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة بالسجل التجاري أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية ومهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع والتي تبقى تتطلب تسجيلها ضمن قائمة شروط الإدارة التجارية.

أما فيما يتعلق بالجانب المالي والتنظيم البنكي الذي تخضع له عمليات التجارة الخارجية فقد أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 91-03 والذي تنص على إجبارية التوطين البنكي للواردات، بالإضافة إلى إجبارية البحث عن تمويلات خارجية مناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة. وعلى هذا الأساس أصبح النظام البنكي المنظم الوحيد للتجارة الخارجية.

ومع الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الوطني أخذ الإصلاح الجمركي على عاتقه تخفيض التعريفة الجمركية والتي وصلت إلى 30% كحد أقصى من خلال الإصلاح الإجمالي للتعريفة الجمركية لسنة 2002، كما عرف الإطار القانوني للتجارة الخارجية تشريع جديد كرسه إصدار الأمر 03-04، والذي كرس مبدأ حرية عمليات التجارة لكل شخص طبيعي ومعنوي يمارس نشاطا اقتصاديا بصفة منتظمة، وأبقى هذا التشريع على استثناءات لحرية الاستيراد والتصدير واستثناءات أخرى تتعلق بوسائل حماية الإنتاج الوطني من ممارسات الإغراق والدعم وهي إجراءات مطابقة تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال. أما عن سعر الصرف فقد عرف عدة تخفيضات بهدف زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير.

ولم توقف الجهود الحكومية على لواردات فقط، فق اتجهت إلى تشجيع الصناعات الوطنية لدعم قدرتها التنافسية وذلك خلال (بوشنافة، 2015، ص209):

- السماح للمصدر بالتصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة عند قيامه بعملية تصدير منتجات غير النفطية وفق القانون رقم 90-02؛
- استحداث إطار مؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات لتوفير الدعم والإسناد لتنويع الصادرات من خلال إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات؛
- تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات غير النفطية سنة 2008 بتكلفة بلغت 2,1 مليون دولار، بهدف تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الوطنية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير مع نهاية سنة 2010؛
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات عملها بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.
- توقيع اتفاقية التوأمة المؤسساتية في 20 مارس 2014 بين الوكالة "ألجكس" وكل من فرنسا والنمسا لتعزيز قدرات الوكالة في مرافقة ودعم الشركات الوطنية المصدرة.

غير أن الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط من مستويات قياسية تجاوزت 100 دولار للبرميل إلى ما دون 50 دولار للبرميل، كان لها الأثر البارز على الاقتصاد الجزائري، وانعكاسات على توجهات الحكومة فيما يتعلق بجانبي الصادرات والواردات وطريقة سير الانفتاح التجاري في المرحلة القادمة، فقد باتت الحكومة الجزائرية تتبنى توجها جيدا لتنويع أسواق التصدير، كما تبنت سنة 2015 سياسة رخص الاستيراد لتحديد حصص للسلع المستوردة في حدود معينة وبنسب محدودة فتراجع عملية استيراد السيارات

II. 2.مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

هناك عديد المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري للدول، والتي تقسم على نوعين: البسيطة والنسبية.

II. 1.2. مؤشرات الانفتاح التجاري البسيطة

وهي الأكثر استخداما، حيث تهدف إلى التقييم المباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية وذلك من خلال ملاحظة معدل الانفتاح (Jean-Marc Siroën, 2000, P03) ، ومنها:

- **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي** : تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم مقاييس درجة الانفتاح الاقتصادي. وفق العلاقة التالية: (Michel Zabato, 1996, P84)((X+M)/PIB) ، فهو يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد بالنسبة لها، وبالتالي فهو يبين درجة انكشاف الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، فإذا كان مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويشير أيضا ارتفاعه إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منها على حاجاته. ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية.
- **مؤشر التركيز السلعي للصادرات** : يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات دولة ما على سلعة أو عدد قليل من السلع، وبالتالي فهو يوضح قدرة المنتجات الوطنية على التواجد في الأسواق الأجنبية والمنافسة فيها ومدى التبعية الاقتصادية، فالتركيز على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع (لاسيما الأولية منها) في توليد جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي، دليل على تبعية هذا الاقتصاد للخارج وعلى سرعة تأثره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها وحصيلتها من العملات الصعبة. ولقياس مدى التركيز السلعي للصادرات في دولة ما فإنه يستخدم معامل "Hirschman" وفق العلاقة الرياضية التالية:(حسان خضر، 2012، ص08):

X_i: قيمة الصادرات من السلعة i؛

X: إجمالي الصادرات، I: إجمالي عدد الصادرات الممكن تصديرها.

وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد، حيث قيمة الواحد تعني التركز التام للصادرات أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع، وكلما اقترب من الصفر كلما كانت درجة التنوع أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمي.

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:** يعتبر هذا المؤشر كسابقه إذ يقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول فارتفاعه يجعل الدولة المعنية معرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة (السواعي، 2006، ص61). ويقاس باستخدام معامل "Hirschman"، وفق العلاقة الرياضية التالية:

CG: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، X_{it}: صادرات الوطنية للدولة (i) خلال السنة (t)،

X_t: مجموع الصادرات الوطنية.

II. 2.2. مؤشرات الانفتاح التجاري النسبية

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم السياسة التجارية والتدابير الحمائية داخل الدولة، وضمن هذه الفئة من المؤشرات نجد معدل التعريفة غير الموزون ومعدل التعريفة الموزون.

- **معدل التعريفة غير الموزون:** يحسب هذا المعدل بواسطة عدد معدلات التعريفات الجمركية لكنه لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي؛ كونه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع المستوردة، ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلع.
- **معدل التعريفة الموزون:** يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجحها بأهميتها النسبية. وهو الآخر تكتنفه بعض الحدود التي تتعلق بقانون الطلب، فبافتراض أن مرونة الطلب واحدة لجميع السلع فإن الطلب على السلع ذات التعريفة المرتفعة نسبيا يميل إلى الانخفاض بسبب فرض رسوم جمركية ذات عبء ثقيل، بينما السلع ذات التعريفة المنخفضة نسبيا يميل الطلب عليها إلى الارتفاع لكن بدرجة أقل.

II. 3.2. مؤشر الانفتاح التجاري حسب نموذج Sachs et Warner (1995)

حاول مؤشر هذا النموذج إعطاء تفسير أكثر واقعية لقياس وتقييم سياسات الانفتاح التجاري للدول. فدارت حدود دراسة Sachs et Warner على مجموعة من الدول النامية والمتقدمة، فكانت أدلة الحكم على الدول أنها تتبنى سياسة الانفتاح التجاري متمثلة في خمسة معايير، فإذا توفرت لا ستصنف هذه الدول ضمن الاقتصاديات المنفتحة على التجارة الخارجية، بينما البلدان التي تتحقق فيها هذه المعايير فتصنف ضمن المنغلقة. وهذه المعايير هي: (Bertrand Blancheton, 2004, P20)

- الحواجز الجمركية تغطي أكثر من 40% من المبادلات.
- متوسط معدل الحواجز الجمركية يساوي 40% أو أكثر.
- وجود سوق سوداء تفوق حصتها 20%، وينظر إلى حصتها في الاقتصاد من خلال الانحرافات بين سعر الصرف على مستوى السوق الموازي وبين سعر الصرف الرسمي.
- وجود نظام سياسي اشتراكي بالدولة، كون هذا الأخير يساعد على بقاء الدولة منغلقة.
- احتكار الدولة لقطاع التصدير، وبالأخص الصادرات الرئيسية منها.

إن قياس وتقييم درجة الانفتاح التجاري وفق مؤشر هذا النموذج يؤخذ عليه أنه مرتبط بمتغيرات اقتصادية أخرى وليس بالضرورة أن تعبر عن مدى حرية التجارة الخارجية (عبد العزيز، 2012، ص33). مما يعني أن قياس الانفتاح التجاري يواجه عدة صعوبات، فلا يوجد معيار واحد يلقى إجماعا من قبل الاقتصاديين أو حتى من قبل المنظمات الدولية، نظرا لاختلاف مفهوم الانفتاح في حد ذاته، بالإضافة إلى عدم إمكانية تطبيق بعض المعايير على كل التدفقات نظرا لاختلاف طبيعتها. لكن هذه

الصعوبات لا تعني بالضرورة عدم الاعتماد على هذه المؤشرات لتحليل أداء التجارة الخارجية لأي دولة، فهي تبقى من الأدوات المهمة لهذا الغرض، لذا ستحاول الدراسة الاعتماد على بعض من هاته المؤشرات وإسقاطها على حالة التجارة الخارجية الجزائرية.

III. الإطار التجريبي للدراسة

بعد عرض مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ومختلف المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري، نهدف من خلال هذا المحور لتحليل درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري وتقديم نموذج قياسي لأثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية (ممثلة في النمو الاقتصادي).

III. 1.تحليل درجة الانفتاح التجاري بالجزائر

لتحليل درجة الانفتاح التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري نعمد بداية إلى تحليل تطور نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم تحليل القيود الجمركية للتجارة الخارجية والتركيز السلعي للصادرات الجزائرية

III. 1.1. تطور نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن هذا المؤشر يعكس مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان مستقرا بمعنى أن لصادرات والواردات وكذا الناتج المحلي تنمو في تناسق وتوافق دل ذلك على ضعف تأثر الاقتصاد بالمتغيرات الخارجية، في حين أنه إذا كان متذبذبا بين الارتفاع الشديد والانخفاض دل ذلك على حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية.والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (01): تطور نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي الجزائري1990-2020

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1990	33,92	1997	46,88	2004	59,05	2011	60,75	2017	56,14
1991	41,60	1998	39,65	2005	64,38	2012	58,82	2018	57,96
1992	38,37	1999	44,63	2006	64,89	2013	57,49	2019	52,12
1993	37,10	2000	56,96	2007	65,01	2014	63,09	2020	42,96
1994	43,23	2001	53,19	2008	69,65	2015	55,19		
1995	49,95	2002	54,32	2009	61,33	2016	63,23		

المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) في الملاحق.

إن تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي في التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الجدول أعلاه يتبن أنها تتراوح ما بين 33,92% و69,65%، مما يعني ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري والتي لم تقل عن نسبة 40% غالبا، كما تميزت كذلك بعدم الاستقرار، كما أن درجة هذا المؤشر تدل على قوة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي وأنه مفتوح تجاريا، وتعكس نتائجه المعطيات والظروف التي اتسم بها الاقتصاد العالمي والتغيرات التي حدثت في الكميات المصدرة من المحروقات وأسعارها، وتبعا كذلك للإجراءات والسياسات التجارية المطبقة بهدف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ومدى تأثيرها على الواردات. ففي الفترة 1990-1999 انتقلت قيمة المؤشر من 33,92% سنة 1990 إلى 49,95% سنة 1995 كنتيجة لارتفاع معدل نمو الصادرات (61,19%) والواردات (50,87%) معا، فالنمو المحقق في جانب الصادرات يعود إلى التحسن في كمية وأسعار المحروقات، أما عن الواردات فإن ارتفاعها يعود إلى دخول القطاع الخاص في عمليات التجارة الخارجية.

وبعد سنة 2000 سجل المؤشر قيم بين 53,19% و69,85%، كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات والتحسن في الكميات المصدرة من النفط الخام الجزائري، كذلك اتسمت هذه الفترة بإتباع الحكومة لمخططاتها التنموية التي شملت مختلف

المجالات لتعزيز التنمية الاقتصادية، مما كان لها أثار على قيمة الواردات والتي عرفت ارتفاع طوال الفترة 2000-2013. واستمرارها حتى سنة 2019، غير أن درجة الانفتاح تراجعت سنة 2020 فبلغت 42.96% كنتيجة لتأثر الاقتصاد العالمي بمخلفات أزمة كورونا وما تبعها من تراجع في حجم التبادلات التجارية الدولية نتيجة الإغلاق المفروض في أغلب دول العالم. خاصة ما تعلق بسوق الطاقة العالمي فقد هوت أسعار النفط بشكل حاد في المراحل الأولى لتفشي الفيروس، ولم تتمكن السياسات التحفيزية للاقتصاد الوطني من تخفيف أثارها، كون الجزائر في هاته المرحلة عملت على التكيف بسلاسة مع الوضع الجديد.

إن مستويات هذا المؤشر مرتبطة بالدرجة الأولى بالتغيرات في أسعار المحروقات وما يطرأ من تطورات في حجم الطلب العالمي عليها، وبالتالي فهي تابعة لعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار فتحسن الظروف الخارجية (الأسعار والكميات) ساهمت في زيادة نسبة الانفتاح لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2008 بـ 69,65% . ومع التنوع السلعي الذي تعرفه الواردات الجزائرية والتركيز السلعي لصادراتها، تجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتأثر الشديد بكافة التقلبات التي تحدث في السوق العالمية.

III. 2.1. تحليل مؤشر القيود الجمركية للتجارة الخارجية

استخدمت الدراسة مؤشر معدل التعريفة الجمركية المطبقة على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة كنسبة مئوية، بحيث أن انخفاضه يدل على زيادة درجة الانفتاح التجاري، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): معدل التعريفة الجمركية المطبقة على المنتجات المستوردة بالأوساط المرجحة

السنة	1993	1997	1998	2001	2002	2003	2009	2014	2016	2018	2019	2020
م ت ج	15.4	16.9	17.3	15.2	13	12	8.6	8.3	8.8	10.0	.10	10.2

المصدر: البنك العالمي. قاعدة البيانات. على الرابط: http://data.albankaldawli.org

وفقا للبيانات الواردة في الجدول رقم (02)، فإن معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على المنتجات المستوردة للفترة (1993-2001) بقيت مرتفعة وتفوق 15%، وهو أمر منطقي قصد حماية الصناعة الوطنية، كما أن أغلبية الدول التي تكون في بدايات انفتاحها تتسم فيها معدلات التعريفات الجمركية بالارتفاع. وبالنسبة للجزائر فإن بقاء معدلات الرسوم الجمركية مرتفعة يرجع إلى حاجة الحكومة لموارد مالية لتمويل الإنفاق العام خاصة مع تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

وفي الفترة (2002-2014) بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض التدريجي لتصل إلى 8,3 سنة 2014، نتيجة استمرار انخفاض الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات ابتداء من سنة 2002 إلى 30% كحد أقصى، هذا بالإضافة إلى دخول الجزائر في عديد اتفاقيات التجارة الحرة كالشراكة الأورو متوسطية والمنظمة العربية للتجارة الحرة.

وعن الفترة (2014-2020) نلحظ ارتفاع طفيف في معدلات التعريفة الجمركية كانعكاس للازمة النفطية سنة 2014، كنتيجة لرفع حزمة المواد المستوردة الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت من 998 إلى 2600 منتج سنة 2019 وهذا لكبح العشوائية التي عرفها نشاط الاستيراد كغطاء لتهريب العملة الصعبة من خلال تضخيم الفواتير، ولتجسيد هذه الرؤية تم تطبيق رسوم جمركية من 100 و150 إلى 200% على كافة المنتجات المستوردة التي تعرف نسبة انتاج محلي يضمن تغطية السوق الوطنية. وفي حالة وجود العجز فإن الرسم الوقائي ينخفض إلى حدود 30 إلى 50%، مع ذلك فإن ارتفاع الرسوم الجمركية خلال الفترة (2014-2020)يبقى طفيفا مما يدل على أن الجزائر حافظت على توجهها نحو الانفتاح التجاري.

III. 3.1. تحليل مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية

لتحليل تطور نسب مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية نعتمد على الجدول التالي والذي تم إعداده بناءا على بيانات التركيبة السلعية للصادرات وفق مؤشر "Hirschman".

الجدول رقم (03): مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 2000-2020

السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز
2000	0,9558	2007	0,9648	2014	0.9548
2001	0,9463	2008	0,9613	2015	0.9427
2002	0,9382	2009	0,9624	2016	0.9411
2003	0,9565	2010	0,9574	2017	0.9460
2004	0,9613	2011	0,9554	2018	0.9469
2005	0,9686	2012	0,9544	2019	0.9424
2006	0,9654	2013	0,9478	2020	0.9150

المصدر: من إعداد الباحث؛بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) في الملاحق.

لقد حافظ مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية على مستواه المرتفع مابين بين 0,9150 و0,9686؛ مقتربا من الواحد وهو ما يفضي إلى القول بأن الجزائر لم تسجل أي زيادة فيما يخص تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية. وهذا التركيز السلعي في الصادرات يعرضها للتأثر بالتقلبات الحادة التي تشهدها أسواق النفط العالمية ولحصيلتها من النقد الأجنبي. ومثل هذا التركيز يتناقض مع أهداف التحرير.

III. 2.قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

يهدف هذا المحور إلى تقديم نموذج قياسي يفسر أثر كل من الصادرات والواردات الجزائرية على النمو الاقتصادي؛ وإن النموذج الذي نحن بصدد بناءه تتمثل صياغته الدالية في:

حيث:

GDP: النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي؛

Exp: حجم الصادرات الجزائرية؛

Imp:حجم الواردات الجزائرية؛

ولغرض دراسة النموذج المقترح تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1990-2020) لكل المتغيرات محل الدراسة. وإن تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خلا فترة الدراسة سيكون وفق منهجين؛ الأول: طريقة المربعات الصغرى؛ الثاني: نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، لتقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل.

III. 1.2. أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

لتقدير معالم النموذج المذكور أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)،فقدتمت الاستعانة ببرنامجEviews9 فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر بمنهجMCO

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	699665.3	328692.9	2.128629	0.0422
EXP	1.096267	0.165474	6.625002	0.0000
IMP	2.176266	0.136630	15.92815	0.0000
R-squared	0.978690	Mean dependent var		9032737.
Adjusted R-squared	0.977168	S.D. dependent var		6932548.
S.E. of regression	1047520.	Akaike info criterion		30.65351
Sum squared resid	3.07E+13	Schwarz criterion		30.79229
Log likelihood	-472.1295	Hannan-Quinn criter.		30.69875
F-statistic	642.9805	Durbin-Watson stat		1.131123
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

كقراءة إحصائية عامة على النموذج نشير إلى أن كل من الصادرات والواردات الجزائرية معنوية عند 5%وهذا وفقا لاختبار (Student)، حيث كلما ارتفعت الصادرات الجزائرية بـ1% يرتفع حجم النمو الاقتصادي الجزائري بـ 1.09%؛ بينما الواردات تساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 2.17%؛ أما اختبار Fisher فيشير إلى أن النموذج معنوي ككل، بينما معامل التحديد المصحح يوضح أن متغيرات التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات) تفسر ما نسبته 97.71% من التغيرات التي يمكن أن تحدث في حجم النمو الاقتصادي بالجزائر .

III. 2.2. أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي باستخدام منهج (ARDL)

إنهذا المستوى من النمذجة يطلق عليه نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) يتم الاعتماد عليه في التقدير لإمكانية تطبيقه سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الصفر، وهو ما وقفنا عليه عند تحليل درجة استقرارية متغيرات الدراسة حيث أن كل من GDP و IMP وEXP متكاملة من الدرجة الأولى. كما أن استخدامه يساعد في تقدير معالم نموذج الدراسة على المدى القصير والطويل في معادلة واحدةمن خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وصياغته تكون كالتالي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_{00}$$

كما يمكن استخراج العلاقة طويلة الأجل من النموذج السابق وهي كالتالي:

ولتقدير نموذج الدراسة واختبار التكامل المشترك وفق منهج (ARDL)، فقد تم اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام معياري (AIC)و(SH)، غير أن برنامج Eviewsيختارها أليا، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر بمنهجARDL في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.210853	0.196025	1.075643	0.3032
D(GDP(-2))	0.108825	0.256950	0.423525	0.6794
D(GDP(-3))	1.306690	0.151975	8.598036	0.0000
D(EXP)	1.075890	0.093369	11.522992	0.0000
D(EXP(-1))	-0.189960	0.180543	-1.052163	0.3135
D(EXP(-2))	1.028290	0.248413	4.139432	0.0014
D(EXP(-3))	-1.537959	0.143935	-10.685073	0.0000
D(IMP)	-0.674207	0.164829	-4.090341	0.0015
D(IMP(-1))	1.561458	0.309976	5.037358	0.0003
D(IMP(-2))	-1.250469	0.463043	-2.700544	0.0193
D(IMP(-3))	-0.530214	0.428724	-1.236724	0.2398
CointEq(-1)	-0.425853	0.262431	-1.622724	0.1306

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

على ضوء النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج معنوي، وهو ما يعني تحقق العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو ما يستعدي ضرورة البحث عن العلاقة طويلة الأجل وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر بمنهجARDL في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP	2.212593	0.839316	2.636185	0.0217
IMP	1.420763	0.527840	2.691657	0.0196
C	797496.45603	406195.021879	1.963334	0.0732

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

على ضوء النتائج المتوصل إليها في الجداول السابقة والجدول رقم (02) في الملحقفقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح 99.92%، كما أن اختبار (FISHER) أثبت أن النموذج معنوي ككل، بالإضافة إلى أن اختبار (STUDENT) أثبت أن الصادرات معنوية على المدى الطويل والقصير في الفترة الحالية بدرجة أكبر من الفترات المبطأةبمستوى معنوية 5%، فارتفاع الصادرات بـ 1% يرتفع النمو الاقتصادي بـ 2.21%، في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بـ 1.07%؛ أما الواردات فهي الأخرى تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بـ1.42%في الآجل الطويل وفي الفترة المبطأة بسنة واحدة بـ 1.56%.كما أنمعامل التعديل (λ_0) وهو معامل النمو الاقتصادي المؤخر بفترة واحدة معنوي عند 13%

ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج المقدر.و قيمته (0.4258-) يشير إلى أن النمو الاقتصاديصحح من اختلال قيمتهالتوازنية في الأجل الطويل بنحو(42.58%).

IV. مناقشة النتائج

بالرغم من أن النماذج القياسية توفر إطارا تحليليا كميا وأداة مساعدة في عمليات التفكير في السياسات، إلا أنها لا تشكل بديلا عن ممارسة التفكير المنطقي في إصدار الأحكام والفصل بين مختلف خيارات السياسة الاقتصادية (بن زعرور، 2013، ص110)، فتحليل الواقع الجزائري في مختلف الجوانب سيمكن منا لوقوف على حقيقة التنمية الاقتصادية، وهل فعلا ساهم الانفتاح التجاري في بناء أداء اقتصادي متميز؟، وذلك من خلالتحليل مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري؛التنافسية السياحية والتنمية البشرية بالجزائر. كون هذه النقاط من المحاور الأساسية في بلورة حقيقة التنمية الاقتصادية لأي مجتمع.

IV. 1.تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري

يتم تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تنافسية القطاع الحقيقي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية.

IV. 1.1.تنافسية القطاع الحقيقي في الاقتصاد الجزائري

لتحليل تنافسية القطاع الحقيقي في الاقتصاد الجزائري نعتمد على الجدول التالي للفترة2014-2020

الجدول رقم (07): تنافسية القطاع الحقيقي بالجزائر ومكانته دوليا

المؤشر	2014	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المعيارية للفترة (2017-2020)	قيمة مؤشر القطاع الحقيقي الناتج عن كل المؤشرات بلغ: **0,406** وترتيب الجزائر كان **20** من أصل 25 دولة
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.8	3.3	1.3	1.4	0.8	-0.7	-0.035	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة)	4676	4282	4044	5115	3948	3310	-0.653	
معدل التضخم %	2.9	6.4	4,8	6,4	5,6	2,4	0.182	
معدل البطالة%	10.2	10.2	11.7	11.7	11.4	12.8	-0.307	
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %	0.7	6.0	4.4	4.3	4.5	4.9	-1.215	

المصدر:-تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019، العدد 03، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة. ص42.

- تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2022، العدد 05، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة. ص ص 09-14.

يشير الجدول (07) إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفض من 3,8% سنة 2014 إلى -0,7% سنة 2020، كنتيجة للسياسة الإنكماشية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي أفضت إلى تراجع كبير في حجم الإنفاق الحكومي وتآكل احتياطي الصرف من النقد الأجنبي، كما صاحب ذلك زيادة في الضرائب خاصة على المنتجات الطاقوية الوقود والكهرباء، وهو سمح بتراجع حجم الاستثمار الخاص والأعمال لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين. بالإضافة على تداعيات أزمة كورونا وانعكاساتها على مختلف الاقتصاديات العالمية.

كما أن معدل التضخم ارتفع من 2,9% إلى 5,6% سنة 2019 بسبب عجز الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد وكذا تقييد الواردات، بالإضافة إلى سياسة الحكومة الجزائرية أنذاك بالجوء إلى عملية التمويل غير التقليدي، ومن جهة أخرى فإن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة إن أنها لم تتجاوز 5% في أغلب الفترات إلا أنها سجلت سنة 2016 نسبة معتبرة بلغت 6%. وعليه فإن تنافسية القطاع الحقيقي بالجزائر تبقى ضعيفة وهو ما نلمسه من ترتيبها والذي كان 20 من أصل 25 دولة شملها التقرير.

IV. 2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار بالجزائر

للوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحدثة بالجزائر للفترة2012-2021

	2012	2014	2016	2017	2018	2019	2021
عدد المؤسسات	711832	852053	1022621	1074503	1093170	1171945	1286365
المؤسسات المستحدثة	55144	76551	108538	73314	31884	31194	57129

Source: Bulletind'information statistique de la PME ; 2013 ;2015 ;2017 ; 2019 ; 2022 Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement Direction générale de la veille stratégiques, des études économique et des statistique, Alger,

من خلال المعطيات المتوفرة؛ يشير التطور الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلى الاتجاه التصاعدي، فبعدما سجلت 711832 مؤسسة سنة 2012 وبـ 55144 مؤسسة مستحدثة خلال نفس السنة، ارتفع العدد إلى 852023 مؤسسة سنة 2014 ثم وصل العدد الإجمالي إلى 1074503 مؤسسة سنة 2017. كما أن سنة 2018 حدث فيها تراجع كبير في عدد المؤسسات المستحدثة بواقع 41430 مؤسسة، بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط والذي لم يتح للقطاع القدرة التمويلية المناسبة لاستقطاب مؤسسات أخرى. غير ان عدد المؤسسات المستحدثة تحسن؛ ليصل سنة 2021 إلى حوالي 57129 مؤسسة وهذا نتيجة لتحسن أسعار النفط والتعافي من أزمة كورونا. ومع ذلك يبقى دورها يبقى محدودا في احتواء البطالة، وتحقيق مستوى مقبول من الدخل للعاملين يكفل لهم العيش الكريم، وهذا راجع لعد أسباب منها:

- **عدم رغبة فئة الشباب على المبادرة لإنشاء مؤسسات صغيرة:** بسبب الافتقار للمهارات والمكتسبات الضرورية لإنجاح المشاريع، والتي من أهمها الحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية التي تضمن البقاء في سوق المنافسة، كما تعمل العديد من

العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية لتميزهابمنافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (الأسرج،2010، ص52).

- **ضعف الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا:** يشكل الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات الصغيرة، وتكمن أهميته في كونه يؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية المنتجات وحصصها في الأسواق.
- **بيئة أعمال غير مناسبة:** لمعرفة الأوضاع بيئة الأعمال الجزائرية نلاحظ الجدول التالي.

الجدول رقم (09): بيئة الأعمال الجزائرية للفترة 2014-2020

المؤشر من (0 إلى 100)	2014	2015	2016	2017	الترتيب	مؤشر بيئة الأعمال متوسط الفترة (2017-2020) بلغت (-1.096) وكان ترتيب 24
بدء النشاط التجاري	45.5	44.7	47.61	47.59	21	
تسجيل الملكية	43.8	43.8	50.7	50.7	24	
الحصول على الكهرباء	60.0	60.1	59.9	59.9	24	
حماية المستثمرين	33.3	33.3	33.3	33.3	23	
دفع الضرائب	45.0	46.1	55.6	55.6	23	

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019، العدد 03، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص42.

تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2022، العدد 05، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص26.

تتركز المؤشرات المبينة في الجدول أعلاه على المتطلبات الأساسية لبدء النشاط التجاري والإجراءات الأساسية لنقل سند ملكية عقار تجاري إلى المشتري وكذا الحصول على الكهرباء وتزويدها للمستودعات الخاصة بالمشاريع، فترتيب بيئة الأعمال الجزائرية لكل مؤشر يبقى متأخر مقارنة بالدول التي شملها التقرير، وهو ما يؤكد على أن بيئة الأعمال بالجزائر لا توفر الدعم اللازم للقطاع الخاص بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية لبدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية بالإضافة إلى ضعف البنية التحية الداعمة للمؤسسات خاصة ما تعلق بالحصول على الكهرباء والتي يعاني أغلب المستثمرين وبالأخص في الجانب الفلاحي، ولقد استمر هذا التأخر للفترة (2017-2020) إذ أن القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال لهذه الفترة(-1.096) واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 24 من أصل 25 دولة في التقرير.

وعليهفإن توفير بيئة مناسبة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لا يتوقف على بيئة الأعمال وإنما يتعدى ذلك إلى البيئة التحتية الجاذبة للاستثمار، فجاذبية الاستثمارات وتشجيعها سواء الأجنبية منها أو المحلية لإقامتها في الجزائر يعد عنصرا هاما ضمن بيئة الأعمال والذي ينبغي أن توليه السلطات الجزائرية الأهمية والمكانة المناسبة في ظ التحولات الاستثمارية العالمية الحديثة (عروس، 2021، ص220).

IV. 2.تحليل واقع القطاع السياحي الجزائري من منظور المؤشر العالمي لتنافسية السياحة

تعتبر السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الاقتصادية، فتنمية السياحة تعد بديلا هاما بالنسبة للاقتصاد للجزائري للإسهام في زيادة الدخل الوطنيوالفردي الحقيقي، وإعطاء صورة شاملة وحضارية لكل المقومات الطبيعة

والإنسانية والمادية السياحية بالجزائر. وللإطلاع على المكانة الدولية للجزائر ضمن مؤشر تنافسية السياحة نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (10):تطور المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة2007-2017

السنة	2007		2009		2011		2013		2015		2017	
المؤشر الكلي	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	93	3.67	115	3.31	113	3.37	132	3.07	123	2.9	118	3.07

Source : word Economic Forum, The travel Competitiveness report (2007,2009,2011,2013,2015,2017)

من نتائج الجدول أعلاه، تتضح المكانة المتأخرة للجزائر بين الدول في مجال السياحة بالإضافة إلى توسع تدهورها مقارنة بسنة 2007 أي كان ترتيب الجزائر 93 عالميا، ويمكننا تلخيص ذلك للعناصر التالية: نتائج المؤشرات الرئيسية لتنافسية القطاع السياحي في الجزائر في النقاط التالية (إيدير، 2020، ص 190):

- عدم قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال السياحي؛
- الوضع المزري الذي يعرفه قطاع الخدمات الصحية خاصة العمومية منه؛
- العجز الكمي ونوعي في تكوين وتدريب اليد العاملة بالقطاع، بالنظر إلى النقص الفادح لمؤسسات التكوين السياحي بالإضافة إلى المناهج البيداغوجية التقليدية التي لا تواكب المتطلبات الحديثة لسوق العمل السياحي؛
- ضعف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع السياحي مما أدى إلى افتقار وكالات السياحة والأسفار للأساليب الحديثة في تسويق الوجهة السياحية؛
- ضعف البنية التحتية لوسائل النقل باختلاف أنواعها، (نقص في الرحلات الدولية خاصة المباشرة منها).

IV. 3.واقع التنمية البشرية بالجزائر كمتطلب للتنمية الاقتصادية

ينظر للتنمية البشرية على أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها من خلال الاستثمار في التعليم، الصحة والتغذية، أما من جانب الاستفادة منها فمعناه استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والتمتع بالفراغ والمشاركة في الشؤون الاجتماعية، السياسية والثقافية، أين يعتبر الإنسان محور عملية التنمية فهو وسيلتها وهدفها (عدلي، 2000، ص159). ولتتبع واقع التنمية البشرية في الجزائر، نعتمد على تقرير التنمية البشرية والذي تم رصده بناءا على أربع مؤشرات رئيسية والموضحة فيالجدول التالي:

الجدول رقم (10): أدلة التنمية البشرية بالنسبة للجزائر لسنة2019

دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة	دليل التنمية البشرية حسب الجنس	دليل الفوارق بين الجنسين	دليل الفقر متعدد الأبعاد
0.759	0.604	0.865	0.443	0.008

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 23.

لقد كان ترتيب الجزائر ضمن مؤشر دليل التنمية البشرية لسنة 2019 الخامس والثمانون (85) بقيمة معدل دليل التنمية البشرية 0,759 وهو يصنفها في التنمية البشرية المرتفعة جدا من أصل 189 دولة شملها التقرير. غير أن الجزائر لم تحافظ على هذه المرتبة حيث حلت في المرتبة 96 سنة 2020 و 91 سنة 2021 بقيمة مؤشر دليل التنمية البشرية 0.745، سنة 2021 فالأزمات المتعددة التي بات يشهدها العالم تعيق التقدم في مجال التنمية البشرية والتي تتراجع في غالبية الدول. ومع ذلك تبقى الجزائر في مراتب منخفضة ومتراجعة، مما يعني أن المحافظة على مكاسب التنمية البشرية تبقى غير مضمونة، إلا من خلال توسيع الجهود ذات الصلة المباشرة بتحسين القدرة المعيشية للمواطن وتوفير متطلبات العيش الكريم واستغلال الانفتاح الجاري لهذا الغرض.

V. الخلاصة

لقد ساهم الانفتاح التجاري والمدعوم بأسعار قطاع المحروقات بالجزائر في توسيع الإنفاق على العديد من الاستمارات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه المساهمة تبقى محدودة في الاقتصاد الوطني وخاصة على المدى الطويل في جانب الواردات. وهو ما وضحته النماذج القياسية المقدرة من أنه يوجد تأثير للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي (كمؤشر للتنمية الاقتصادية) عند مستوى معنوية 5% مما يعني صحة الفرضية الأولى.

كما أن تحليل تنافسية الاقتصاد الوطني تبقي ضعيفة في السنوات الأخيرة خاصة ما تعلق بمعدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، وكذا مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وهو ما يعني عدم صحة الفرضية الثانية، ومن جهة أخرى فإن الانفتاح التجاري لم يساعد الجزائر على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال السياحي وتوفير المتطلبات لحديثة للسوق العمل السياحي لإعطاء نقلة نوعية للسياحة الجزائرية؛ مما يعني عدم صحة الفرضية الثالثة.

وفي جانب التنمية البشرية فقد خطت الجزائر خطوات مهمة في هذا الجانب فأصبحت مصنفة من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، مما يؤكد على أهمية الانفتاح التجاري في تعزيز هذا الجانب خاصة من خلال إتاحة التعليم والصحة المجانين للجميع وتوفير متطلباتهما، وهو ما يضفي إلى صحة الفرضية الرابعة.

بصفة عامة؛ فإن أهمية الانفتاح التجاري بالنسبةبالتنمية الاقتصادية بالجزائر لا يمكن تجاهلها، إلا أن اعتماد الانفتاح التجاري سعر النفط كنقطة انطلاق يجعل التنمية الاقتصادية الجزائرية كثيرة التأثر بصدماته الخارجية، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على إحداث تغيير هيكلي حقيقي في بنية الاقتصاد الجزائري لاستدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.وعليه فإذا كان الانفتاح التجاري يشكل حافزا لدفع التنمية الاقتصادية بالجزائر، فإن ذلك يتطلب معه ضرورة البحث عن مختلف العوامل والظروف لجعل الانفتاح التجاري قادرا على تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد متمكن قادر على تحقيق تنمية اقتصادية جيدة ومستديمة، ولهذا فإن الدراسة بما يلي:

- ضرورة تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني للتدفقات الاستثمارية الخارجية وتوطينها لتسريع النمو؛
- تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها ؛
- تفعيل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية بالاستخدام الكفء للمصادر والتفكير في المستقبل مع الحفاظ على القيم العامة للمجتمع؛
- ضرورة احتواء الاقتصاد غير الرسمي وتفهم السوق وتسهيل الدخول إليه؛

V. المراجع:

المراجع العربية:

1 –الأسرج، حسين عبد المطلب ، (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية . مجلة الباحث ، العدد 08، ص ص 186-200؛

2 –إيدير، رانية، (2020)، تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر؛

3 –بن زعرور ، شكري، (2013)، صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر: هل من حاجة إلى الإسترشاد بالنماذج الإقتصادية القياسية؟، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 08، ص95 ص112.

4 –بوشنافة، رضا، (2015)، الإنفتاح التجاري ومدى استجابة الصادرات غير النفطية للنمو الاقتصادي: تحليل قياسي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزء 1، العدد 11، ص ص 206- 220؛

5 – بوطاحون، عدلي عليا، (2000)، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

6 –جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل ، (2014)، تنافسية الصادرات في الدول العربية . صندوق النقد العربي،http://www.arabmonetaryfund.org؛ تاريخ الاطلاع 2022/12/10؛

7 –حسان خضر ؛ (2015)، مؤشرات أداء التجارة الخارجية . المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org تاريخ الإطلاع: 2022/12/14؛

8 –السواعي، خالد محم د، (2006)، التجارة والتنمية ، الأردن، دار المناهج؛

9 –طيبة، عبد العزيز ، (2012)،أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال أفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ؛ جامعة الجزائر 03، الجزائر؛

10 – عبدوس، عبد العزيز ، (2011)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان؛ الجزائر؛

11 – عروس، أمينة، (2021)، أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر؛

المراجع الأجنبية:

1- Bertrand Blancheton, (2014), Ouverture commerciale croissance et développement :malentendus et ambiguïtés des débats. Première Journée du développement du GRES « le concept de développement en débat », http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/blancheton.pdf. consulté Le : 18/01/2015;

2- Halit Yanikkaya, (2003), Trade openness and economic growth : a crossempirical investigation, Journal of development economics, Vomume 72, Issue 1, P 57-89;

3- Jean-Marc Siroën, (2000), L'ouverture commerciale est-elle mesurable?. Colloque Ouverture économique et développement, http://www.dauphine.fr/siroen /siroen. PDF Tunis.22-23-24 Juin2000. p3,consulté Le : 19/10/2014 ;

4- Marilyne Huchet-Bourdon, Chantal le Mouel, Mariana Vijil, (2018), The relationship between trade openness and economoic growth : Some new insigts on the openness, The World Economy, 41,(01) , P(59-76);

5- Merale Fetahi-Vehapi, Luljeta Sadiku, Mihait Petkovski, (2015),Empirical Analysis of the Effects of Trade Openness on Economic Growth: An Evidence for South East European Countries,Procedia Economics and Finance;Volume 19, P17-26.

6- Michel Zabato, (1996), Macroéconomie élémentaire. Paris, Armand colin ;

References translate from Arabi :

1- El asrsdj , houcine abdlemotaleb, (2010), Small and medium enterprises and their role in employment in the Arab countries, El-bahith Review, N08, P P 186- 200.

2- Idir, Rania, (2020), Diagnosing the reality of the Algerian tourism sector and its contribution to the economic development in Algeria during the period (2000-2017), Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Blida 2, Algeria.

3- Ben Zaarour Choukri, 2013, Formulation of Macroeconomic Policies in Algeria: Is there a Need to Be Guided by Standard Economic Models ?, Journal of Economic Research, No. 08, Blida University 2, Algeria, 2013, p. 95, p. 112.

4- Bouchenafa, redha, (2015),Trade openness and the extent to which economic growth responds to non-oil exports: an econometric analysis, The Economic and Human Development Magazine, V01, N 11, P P 206-220.

5- Boutahoune, Adli alia, (2000),Management and development of human and natural resources, Egypt, El makteb djameai al-hadith.

6- Djemal, kacem hacen, Mohamed, Ismail, (2014), Export competitiveness in the Arab countries. Arab Monetary Fund, http://www.arabmonetaryfund.org, consulté Le : 10/12/202.

7- Hacen, kheder, (2015), Foreign trade performance indicators, Arab Planning Institute, http://www.arab-api.org, consulté Le : 14/12/202.

8- El souaai, Khaled Mohamed, (2006), Commerce and Development, Jordan, Dar el manahidj.

9- Taiba, Abdelaziz, (2012), The impact of economic openness on sustainable economic growth A case study of North African countries during the period 1990-2010, Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algeria3, Algeria.

10- Abdouce, Abdelaziz, (2011), The policy of trade openness and its role in raising the competitiveness of countries. Study the case of Algeria, Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Tlemcen, Algeria.

Arous, Amina, (2021),The impact of the hydrocarbon sector on economic development in Algeria, an evaluation study, Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Blida 2, Algeria

VI. الملاحق :

الجدول رقم (01):البيانات الإحصائية للدراسة (الناتج المحلي الإجمالي؛ الصادرات؛ الواردات؛ الصادرات غير النفطية) للفترة 1990–2020

GDP (دينار جزائري)	الواردات (دينار جزائري)	الصادرات (دينار جزائري)	الصادرات غير النفطية (من 1990 إلى 2013 دينار جزائري) (من 2014 إلى 2020 دولار أمريكي)					
			سلع استهلاكية غير غذائية	سلع التجهيز الصناعي	سلع التجهيز الفلاحي	منتوجات نصف مصنعة	المنتوجات الخام	السلعالغذائية	السنة
554 388,1	86796	101 284	600	681	27	1 891	287	448	1990
862 132,8	139257	219 391	761	1 106	91	3 064	780	997	1991
1 074 695,8	180141	232 237	943	1 414	43	4 843	686	1 693	1992

1993	**2 312**	**607**	**6 701**	**0**	**497**	**1 168**	**235 928**	**205463**	**1 189 724,9**
1994	**1 199**	**835**	**7 191**	**73**	**327**	**799**	**302 909**	**340137**	**1 487 403,6**
1995	**5 265**	**1 960**	**13 065**	**238**	**861**	**2 909**	**488 270**	**513193**	**2 004 994,7**
1996	**7 444**	**2 408**	**27 149**	**164**	**2 518**	**8 539**	**732 103**	**495885**	**2 570 028,9**
1997	**2 149**	**2 337**	**22 316**	**37**	**1 346**	**1 331**	**801712**	**501582**	**2 780 168,0**
1998	**1 567**	**2 652**	**14 937**	**431**	**499**	**919**	**599 903**	**552359**	**2 830 490,7**
1999	**1 567**	**2 759**	**18 856**	**1 666**	**3 160**	**1 335**	**834 684**	**610527**	**3 238 197,5**
2000	**2 409**	**3 312**	**35 004**	**828**	**3 538**	**979**	**1658 515**	**690426**	**4 123 513,9**
2001	**2 163**	**2 859**	**38 938**	**1 700**	**3 477**	**927**	**1480 173**	**768086**	**4 227 113,9**
2002	**2 789**	**4 064**	**43 902**	**1 594**	**3 984**	**2 151**	**1499 933**	**957027**	**4 522 773,3**
2003	**3 714**	**3 869**	**39 388**	**77**	**2 322**	**2 708**	**1904 566**	**1047514**	**5 252 321,1**
2004	**4 259**	**6 476**	**41 095**	**21**	**3 396**	**995**	**2311 796**	**1319158**	**6 149 116,7**
2005	**4 942**	**9 805**	**48 094**	**34**	**2 643**	**1 031**	**3374 564**	**1493643**	**7 561 984,3**
2006	**5 327**	**14 163**	**60 147**	**65**	**3 163**	**3 162**	**3967 005**	**1558540**	**8 514 843,3**
2007	**6 136**	**11 757**	**68 843**	**42**	**3 189**	**2 405**	**4172 730**	**1916829**	**9 366 565,9**
2008	**7 657**	**21 542**	**89 308**	**68**	**4 335**	**2 084**	**5142 670**	**2572033**	**11 077 139,4**
2009	**8 193**	**12 302**	**50 259**	**19**	**3 076**	**3 559**	**3282 820**	**2854805**	**10 006 839,7**
2010	**23 405**	**6 977**	**78 568**	**59**	**2 235**	**2 237**	**4244 746**	**3011807**	**12 034 399,0**
2011	**25 881**	**11 717**	**108 994**	**26**	**2 561**	**1 115**	**5354 510**	**3442502**	**14 481 007,8**
2012	**24 438**	**12 996**	**118 398**	**92**	**2 493**	**1 480**	**5572 786**	**3907072**	**16 115 429,5**
2013	**31 921**	**8 650**	**115696**	**31**	**2 269**	**1 332**	**5157 233**	**4368548**	**16 569 270,8**
2014	**323**	**110**	**2 350**	**2**	**15**	**10**	**5 120 000**	**5 751 000**	**17 228 600**
2015	**239**	**105**	**1 685**	**0**	**17**	**11**	**4 139 830**	**5 935 540**	**18 255 500**
2016	**327**	**84**	**1 299**	**0**	**53**	**18**	**4 078 290**	**6 723 620**	**17 082 100**
2017	**349**	**73**	**1 410**	**0**	**78**	**20**	**4 208 020**	**6 227 110**	**18 587 600**
2018	**373**	**93**	**1626**	**0**	**90**	**35**	**4 860 680**	**7 027 940**	**20 509 500**
2019	**408**	**96**	**1445**	**0**	**83**	**36**	**35312**	**5 979 900**	**20 284 000**
2020	**437**	**71**	**1287**	**0**	**77**	**37**	**21925**	**5 381 700**	**19 473 000**

المصدر:-المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات: مديرية الجمارك؛

-الديوان الوطني للإحصاء (ONS)؛

-بيانات بنك الجزائر.

-تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019، العدد 03، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2022، العدد 05، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج الأولي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر بمنهج ARDL

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXP IMP				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 100				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.891873	0.133234	0.785000	GDP(-1)
0.4845	-0.721434	0.141425	-0.102029	GDP(-2)
0.0001	5.512495	0.217300	1.197865	GDP(-3)
0.0000	-8.548199	0.152861	-1.306690	GDP(-4)
0.0000	12.78248	0.084169	1.075890	EXP01
0.0002	-5.391079	0.154566	-0.833280	EXP01(-1)
0.3310	1.013015	0.187520	0.189960	EXP01(-2)
0.0009	-4.402556	0.233567	-1.028290	EXP01(-3)
0.0000	10.26694	0.149797	1.537959	EXP01(-4)
0.0055	-3.379036	0.199526	-0.674207	IMP
0.0014	4.118120	0.257403	1.060018	IMP(-1)
0.0000	-6.618964	0.235907	-1.561458	IMP(-2)
0.0068	3.259663	0.383619	1.250469	IMP(-3)
0.1844	1.408509	0.376436	0.530214	IMP(-4)
0.0256	2.546919	133344.0	339616.3	C
10234589	Mean dependent var		0.999670	R-squared
6619673.	S.D. dependent var		0.999286	Adjusted R-squared
27.30474	Akaike info criterion		176900.4	S.E. of regression
28.02465	Schwarz criterion		3.76E+11	Sum squared resid
27.51881	Hannan-Quinn criter.		-353.6140	Log likelihood
1.122967	Durbin-Watson stat		2599.666	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.